العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

# الدبيبة يهمز لحفتر وعقيلة صالح: متى تُخرجان المرتزقة

## اللجنة العسكرية 5+5 تهدد بتسمية من يعرقل فتح الطريق الساحلي

بعث رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برسائل مبطنة إلى قائد الجيش المشير خليفة حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح الداعم للجيش تحمل تساؤلات بشأن إخراجهما للمرتزقة الذين يُتهم الجيش باستجلابهم خلال المعركة التي أطلقها من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس، حيث أكد رئيس الحكومة أنه تم منعه من الهبوط في مطار مدينة سرت الخاضعة لسيطرة الجيش.

شبح الحرب لا يزال يخيم على ليبيا بسبب المرتزقة

طرابلس – وجه رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة مساء الخميس رسائل لقائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب (البرلمان) عقيلة صالح بشأن مرتزقة فاغنر التي تتهم أطراف الجيش بالاستعانة بها سابقا.

وحذر الدبيبة في تصريحات نقلتها عنه قناة "فبراير" المحلية من "أطراف تسعى لإشعال فتيل الحرب مجددا في البلاد"، موضحا أنه تم منعه من الهبوط في مطار سرت بسبب المرتزقة.

وقال في كلمة خلال لقائه برفقة وزراء مع عدد من نواب وأعيان منطقة تاجوراء شرقي العاصمة طرابلس "نستطيع أن نقول إن الحرب انتهت ولكن هناك من يسعى لإشعال فتيلها مرة ثانية"، دون أن يذكر أي جهة.

> **25**
> ألف مرتزق في ليبيا حسب ما قدره دبلوماسيون على هامش جلسة لمجلس الأمن

ولم يتوان الدبيبة في القول "لم نستطع الدخول إلى مطار سرت وهو ليبي وعلى أرض ليبية بسبب وجود المرتزقة في المطار"، مشددا على أن "هناك أناسا ثرواتها من هذه الحرب اللعينة، أطلب منكم أن تقفوا مع أولادكم وعدم الدفع بهم في أي حرب مرة أخرى".

وتخضع سرت لسيطرة الجيش بقيادة المشير حفتر، وتتهمه العديد من الأطراف والتقارير بأنه استنجد بمرتزقة مجموعة فاغنر الروسية الخاصة في المعركة التي أطلقها من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس وهو ما تنفيه القيادة العامة للجيش وموسكو كذلك.

ويرى مراقبون أن حديث الدبيبة لا يمكن أن يكون بمعزل عن التطورات الأخيرة التي عرفتها ليبيا، لاسيما الغضب الذي فجرته تصريحاته بشأن مدينة بنغازي وما رافقها من مطالبة الجيش لرئيس حكومة الوحدة الوطنية بالاعتذار، علاوة على تصاعد المطالبات بضرورة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد لتهيئة كافة الظروف لإجراء الانتخابات العامة المُقرر تنظيمها في 24 ديسمبر المقبل.

ويضيف هؤلاء المراقبون أن الدبيبة بدا وكأنه يهمز لحفتر وعقيلة صالح رئيس البرلمان الداعم للجيش لدفعهما إلى إخراج مرتزقة فاغنر، مشيرين إلى أن ذلك قد يكون في مسعى منه إلى موازنة جهوده لإخراج المرتزقة الذين جلبتهم تركيا والمتمركزين غرب البلاد، لاسيما بعد التصريحات الأخيرة التي أطلقتها وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش في هذا الصدد.

وواجهت المنقوش بسبب تلك التصريحات التي قالت فيها إن "حكومة الوحدة مصممة على إخراج تركيا من ليبيا، ونحن فتحنا حوارا معها" انتقادات لاذعة من قبل جماعة الإخوان المسلمين والمقربين منها، وهو، وفقا لمراقبين، ما قد يكون السبب الذي جعل الدبيبة يتفادى ذكر مرتزقة فاغنر لتجنب إثارة حفيظة الشرق الليبي الداعم للجيش.

ولا تبدو لطرفي النزاع في ليبيا نية إخراج القوات التي استنجدا بها في وقت سابق.

وقال الدبيبة، الذي تحدث لأول مرة بهذا الحزم حيال المرتزقة منذ تسلمه الحكم في مارس الماضي، "نسعى لسيادة ليبيا ووحدتها وخروج المرتزقة من هذه الأرض التي عبثوا فيها".

ويأتي هذا التصعيد ضد وجود المرتزقة في وقت تحظى فيه حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا بدعم دولي لافت من أجل إنجاز مهامها المتمثلة أولا في إيصال البلاد لانتخابات عامة نهاية هذا العام، وإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية، لكن المهمة تبقى صعبة في ظل تعنت طرفي الصراع.

ويتمسك إخوان ليبيا بالوجود التركي ما يثير حفيظة الجيش الذي ينفي نفيا قطعيا أن يكون قد استنجد بعناصر من فاغنر أو غيرها من القوات وهو ما يضع الدبيبة أمام معادلة صعبة وفقا لمراقبين.

وتأخرت عملية إخراج المرتزقة كثيرا، حيث ينص اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في أكتوبر الماضي بشأن المرتزقة وتوحيد المؤسسة العسكرية على ضرورة أن تغادر كافة القوات الأجنبية ليبيا بحلول 23 يناير.

وعقد مجلس الأمن الدولي الخميس جلسة أثار خلالها ملف انتشار المرتزقة في ليبيا حيث قدر دبلوماسيون أعدادهم بـ25 ألف مرتزق منتشرين في شرق البلاد وغربها وسط ضغوط تكرسها القوى العظمى لاسيما الولايات المتحدة من أجل التسريع بإخراج هؤلاء المرتزقة.

وبالرغم من ذلك الدعم إلا أن حكومة الوحدة والمعنيين بالملف الأمني لم ينجحا في تحقيق تقدم ملموس لا على مستوى توحيد المؤسسة العسكرية ولا في ترحيل المرتزقة أو فتح الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها.

وهددت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بتسمية من يعرقل فتح طريق مصراتة – سرت الساحلي لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم، حال تعذر فتحه، وذلك في البيان الختامي لاجتماعات اللجنة التي انطلقت الأحد بمشاركة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي والمبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش.

وقالت اللجنة "في حال تعذر فتح الطريق الساحلي، قريبا سنقوم بتسمية المعرقلين والأسباب المؤدية لذلك، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم".

وأضافت أنها قامت بالبحث عن الأسباب المعرقلة لفتح الطريق الساحلي، وتواصلت مع السلطة التنفيذية (الحكومة والمجلس الرئاسي) لتذليل الصعوبات في سبيل تسريع الإجراءات لفتح الطريق.

# المشيشي يختار الهروب إلى الأمام مستقويا بالنهضة والدعم الخارجي

الجمعي قاسمي

تونس – قالت مصادر سياسية تونسية لـ"العرب" إن رئيس الحكومة هشام المشيشي ينوي الإعلان في مطلع الأسبوع المقبل عن تفعيل التعديل الوزاري المعطل منذ فترة في تصعيد مع الرئيس قيس سعيد أرجعته تلك المصادر إلى استقواء المشيشي بحركة النهضة الإسلامية ودعم خارجي.

وتراجعت حركة الاتصالات بخصوص معالجة الأزمة السياسية الحادة التي تعيشها تونس منذ يناير الماضي، وانكفأت المشاورات بشأنها بعد الزخم الذي شهدته في أعقاب إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل مبادرته للحوار الوطني التي تاهت وسط المساحة الكبيرة من اللاثقة لا تزال تسود بين فرقاء الصراع.

وتعكس التصريحات السياسية التي تتالت خلال اليومين الماضيين أن كل طرف من أطراف الصراع بين الرئاسات الثلاث ما زال عند موقفه، ولا شيء يوحي بأن خرقا ما قد حصل باتجاه التهدئة، حيث وصلت كل المبادرات والمحاولات لإيجاد صيغة لتسوية توافقية إلى طريق مسدود.

وتنظر مختلف الأوساط السياسية إلى هذا الواقع بكثير من القلق والارتياب، خاصة بعد تواتر سلسلة من الإشارات التي تشي بأن المعلن حتى الآن من مواقف يختلف تماما عما هو مخفي منها، وهي لا تخرج عن إطار تصعيد الصراع عبر الهروب نحو مربعات أخرى من الصدام بعناوينه السياسية والدستورية.

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب" إن هذا المخفي الذي يدور حاليا في الكواليس يضيف إلى القرائن المتداولة التي تؤكد ارتهان رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى مناورات حركة النهضة الإسلامية التي تدفع نحو معادلة جديدة تقوم على فرض معالجة للأزمة لا تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها الكارثية.

ولفتت إلى أن هذه المعادلة التي بدأت ملامحها تتشكل تستند في جوهرها إلى جر رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى تصعيد خلافاته المفتوحة مع الرئيس قيس سعيد عبر الإقرار بضرورة غلق ملف التعديل الوزاري المثير للجدل على قاعدة "التفعيل" الذي تُنادي به حركة النهضة.

واعتبرت أن تصريحات المشيشي الأخيرة التي حاول فيها التنصل من أي مسؤولية له في الأزمة السياسية الراهنة، التي لا تزال عصية على الحل والتغطية على دوره في منع حصول انفراج على خط المسار الحكومي، ليست معزولة عن سياق هذه المعادلة.

وكان المشيشي قد زعم في تصريحات أدلى بها على هامش مشاركته في احتفالية دينية بذكرى نزول القران الكريم، وذكرى غزوة بدر الكبرى بجامع عقبة بن نافع بمدينة القيروان بوسط البلاد، أن حكومته "لم تختر الأزمة السياسية، ولا تحبها ولم تذهب لها"، على حد قوله.

وتابع في سياق تنصله من المسؤولية قائلا "على المستوى الحكومي نحن غير معنيين بالتجاذبات السياسية، وشغلنا الشاغل هو العمل على تجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية"، داعيا في نفس الوقت من وصفهم "الأطراف المتسببة في الأزمة إلى التعقل والعمل الجماعي من أجل النهوض بالبلاد".

وقرأت مصادر "العرب" في هذه التصريحات أهدافا متعددة تعكس هروبا إلى الأمام، والتغطية على مسؤوليته في منع حصول انفراج على خط المسار الحكومي، خاصة وأن ما ذهب إليه المشيشي يعكس تفاهما مع حركة النهضة فرضته التحالفات التي نشأت على قاعدة التوازنات البرلمانية الداعمة لمنظومة الحكم حاليا.

وتطالب حركة النهضة الإسلامية منذ عدة أسابيع بضرورة تفعيل التعديل الوزاري، حيث حثت في آخر بيان لها صدر قبل ثلاثة أيام المشيشي على هذا الأمر، ودعته إلى "اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء أزمة التعديل الوزاري"، متهمة في نفس الوقت الرئيس قيس سعيد بـ"تعطيل مصالح ودواليب الدولة".

وكشفت المصادر أن المشيشي يعتزم الإعلان في بداية الأسبوع القادم عن تفعيل التعديل الوزاري الذي كان البرلمان قد صادق عليه خلال جلسة صاخبة عقدها في الحادي والعشرين من يناير الماضي، الأمر الذي فتح معركة سياسية ودستورية بين رأسي السلطة التنفيذية.

وشمل التعديل الوزاري المذكور 11 حقيبة وزارية بينها الداخلية والعدل، وقد أطاح بوزراء محسوبين ومقربين من الرئيس قيس سعيد منهم وزير الداخلية توفيق شرف الدين، حيث برره المشيشي في ذلك الوقت بهدف "الرفع من مستوى النجاعة، وإحكام تطبيق سياسة الحكومة وتنفيذ خططها".

ورفض قيس سعيد هذا التعديل الوزاري بعد أن أبدى عددا من التحفظات على بعض الوزراء الجدد بحجة تورطهم في قضايا فساد وتضارب مصالح، مُؤكدا أنه لا مجال لأن يؤدي هؤلاء اليمين الدستورية أمامه، ما فتح جدلا دستوريا حول مشروعية هذا الإجراء وتداعياته.

وبحسب ما تسرب من مُعطيات فإن "تفعيل" هذا التعديل الوزاري الذي يعتزم رئيس الحكومة الإعلان عنه في بداية الأسبوع القادم، يتضمن اتخاذ جملة من الإجراءات، منها تعيين الوزراء الذين رفضهم قيس سعيد كمستشارين، وبالتالي الالتفاف على جوهر الأزمة وإحراج الرئيس سعيد.

واعتبرت أن الأخطر من ذلك هو انتقال رئيس الحكومة إلى تكثيف اتصالاته بالسفراء الأجانب المُعتمدين في تونس، وخاصة منهم سفراء دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وذلك في تحرك بدا مُحددا بأهداف وغايات ليست بعيدة عن البحث عن دعم أجنبي وتأييد خارجي يمكنه من فرض رؤيته للحل.

وتنطلق هذه الرؤية التي تُشاطره فيها حركة النهضة الإسلامية من عنوان مفاده أن الوجهة الجديدة للمعالجة تبدأ من معادلة اعتبار المعالجة الاقتصادية متقدمة على المعالجة السياسية، وبالتالي تحميل الرئيس قيس سعيد مسؤولية استمرار الأزمة وتعطيل مؤسسات الدولة.

ويدفع المشيشي ومعه حركة النهضة بهذه المقاربة إلى الواجهة وسط ضجيج من التصريحات التي تُشير إلى اتساع دائرة التأييد الدولي لرئيس الحكومة، وذلك في رسائل مباشرة للرئيس قيس سعيد مفادها أن المجتمع الدولي يُساند الحكومة بتركيبتها الحالية التي كان البرلمان قد منحها الثقة.

لكن هذا الضجيج لم يحجب حقيقة أن المشهد الداخلي في البلاد ما زال محكوما بلغة التراشق بالاتهامات على إيقاع التوترات السياسية والتجاذبات التي تُبقي مُجريات الأزمة الراهنة مفتوحة على جولات جديدة من الصراع غير مُحددة بسقف زمني، يسعى فيها كل طرف معني بها إلى محاولة جعلها فرصة لتعزيز عناصر قوته.

> المشيشي يعتزم الإعلان في بداية الأسبوع القادم عن تفعيل التعديل الوزاري المعطل حسب ما أكدته مصادر لـ«العرب»

# الانتخابات التشريعية تفجّر تمردا داخل الأحزاب التقليدية في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر – تواجه الأحزاب الكلاسيكية المعروفة بولائها للسلطة في الجزائر أزمات داخلية تحت ضغط الانتخابات النيابية المقررة في يونيو القادم. وأمام الطموح الجارف لقطاع عريض من مناضليها لدخول البرلمان، تشهد هذه الأحزاب نزيفا بشريا لافتا خلال الأسابيع الأخيرة، بسبب هجرة أصحابها للترشح في صفوف أحزاب أو لوائح مستقلة أخرى، بعدما فقدوا الأمل في تحقيق طموحهم في صفوف أحزابهم الحقيقية.

ولوّح أبوالفضل بعجي الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني باستعمال تدابير القانون الأساسي والتشريعات الداخلية الناظمة لمعاقبة المتمردين الجدد على قيادة ومؤسسات الحزب الذين تقدموا لخوض الانتخابات التشريعية المقررة في الـ12 من يونيو المقبل في صفوف أحزاب أو لوائح مستقلة أخرى، بعدما لم يحوزوا على ثقة اللجان المختصة المضطلعة بإعداد قوائم الحزب في الاستحقاق المذكور.

وخلق الموعد الانتخابي حالة من التهافت على خوض السباق لدى المحسوبين والناشطين في القوى السياسية الداعمة للمسار السياسي للسلطة، خاصة بعد التدابير المستجدة التي أحدثها قانون الانتخابات على غرار تعديل طريقة التصويت على المرشحين وليس على اللائحة والمناصفة بين العنصرين النسوي والذكوري والشباب.

أبوالفضل بعجي

قانون الحزب ينص على فصل كل مناضل ترشح خارج قوائمه

وكشف محمد شرفي رئيس السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات أن حوالي 50 حزبا عبّر عن نيته خوض السباق الانتخابي، منها 19 حزبا فقط نجح في استيفاء الشروط الأساسية، بينما تجاوزت اللوائح المستقلة سقف تلك المقدمة من طرف الطبقة الحزبية (3080 للمستقلين و1800 للأحزاب).

وحسب الأصداء التي حصلت عليها "العرب" من خلال مسح على هوية اللوائح التي تقدمت لخوض السباق، فإن أكبر المتضررين من العملية هما حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذان يعرفان حالة تمرد غير مسبوقة في صفوفهما، بسبب نزوع بعض من مناضليهما وكوادره للترشح في صفوف لوائح حزبية ومستقلة أخرى.

وفيما عمدت قوى سياسية أخرى كحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل وجيل جديد إلى فتح قوائمها أمام ما وصفته بـ"الكوادر والكفاءات" ولم تشترط فيهم الانتماء أو النضال في صفوفها، تشهد في المقابل أحزاب كلاسيكية نزيفا بشريا لافتا بسبب سباق الترشح.

وتقدم العديد من المناضلين والكوادر المحسوبين على جبهة التحرير الوطني على خوض السباق تحت مظلة لوائح حزبية ومستقلة أخرى، ويطرح الأمر بشكل أقل لدى التجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر والجبهة الشعبية، وهي من تركة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الأمر يطرح بقوة قضية التجوال السياسي والهوية السياسية للبرلمان القادم.

وبرّر عضو من لائحة "التحدي والأمل" رفض الكشف عن هويته لـ"العرب" اللجوء إلى الترشح في لائحة مستقلة بمحافظة البويرة (120 كلم شرقي العاصمة)، بأن "الممارسات الغامضة وغياب الشفافية والنزاهة داخل حزبه الأصلي (جبهة التحرير الوطني) قطعا الطريق على الكفاءات الحقيقية في تبوء مناصب سامية، ولذلك تم التمرد عليه بلائحة مستقلة أغلب أعضائها من الحزب المذكور".

وكان بعجي قد أكد في آخر تصريح له أدلى به للتلفزيون الحكومي أن "القانون الأساسي للحزب ينص على فصل كل مناضل ترشح خارج قوائم الحزب في الاستحقاق القادم".

وأضاف أن "الحديث عن التوريث مجرد مزايدات لا غير، وأن عددهم 5 من أصل أكثر من 600 مترشح، و4 منهم أقل من أربعين سنة"، وذلك ردا على ما أثير حول دفع بعض وجوه الحرس القديم في الحزب بأبنائهم وأقاربهم في لوائح الترشيح، على غرار مصطفى معزوزي، والصادق بوقطاية.. وغيرهما".

وشدد بعجي على أن "عملية الترشيحات تمت بسلاسة، وهذا لأول مرة في التاريخ في حين أشار إلى عدد المترشحين للتشريعيات القادمة أعلى بكثير من انتخابات 2017".

ودعا الرجل الأول في الحزب "المشككين بنزاهة قوائم الحزب الحاكم سابقا إلى أن يثبتوا حالة واحدة لترشح أصحاب المال الفاسد، ونحن قد شرعنا في حملة تطهير في المحافظات والقسمات منذ الصيف الماضي، فكل من فيه رائحة المال الفاسد لن يكون في قوائم الحزب".